

Distr.
GENERAL

S/1998/939
12 October 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١١٨٣ (١٩٩٨) المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٨، والذي طلب فيه المجلس إليّ أن أقدم تقريراً بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ عن الحالة في شبه جزيرة بريفلانكا، والتقدم الذي أحرزته جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية نحو التوصل إلى تسوية محل خلافاتهما حول مسألة بريفلانكا المتنازع عليها بالوسائل السلمية، وعن إمكانية تعديل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا.

٢ - وتتألف بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا من ٢٨ مراقبا عسكريا (انظر المرفق) يرأسهم كبير المراقبين العسكريين، الكولونيل غرايم وليامز (نيوزيلندا) (انظر S/1998/563 و S/1998/564).

٣ - ووفقا لولاية البعثة، فإنها تواصل رصد تجريد شبه جزيرة بريفلانكا من السلاح بالإضافة إلى المناطق المجاورة في كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، عن طريق القيام بدوريات بالسيارات وعلى الأقدام على جانبي الحدود، ما لم تمنعها من القيام بذلك القيود التي يفرضها على الحركة طرف أو آخر. وتعد البعثة اجتماعات منتظمة مع السلطات المحلية من أجل تعزيز الاتصال، وتخفيف حدة التوتر، وتحسين السلامة والأمن، وتعزيز الثقة بين الطرفين. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير حافظ أيضا كبير المراقبين العسكريين على الاتصالات مع السلطات في زغرب وبلغراد من أجل معالجة المسائل الناشئة عن تنفيذ القرار ١١٨٣ (١٩٩٨). ويستمر التعاون بين البعثة وقوة تثبيت الاستقرار المتعددة الجنسيات من خلال عقد اجتماعات منتظمة.

ثانيا - الحالة في المنطقة التي تقع تحت مسؤولية البعثة

٤ - تتألف المنطقة التي تقع تحت مسؤولية البعثة من منطقتين حددتهما الأمم المتحدة: منطقة مجردة من السلاح (ما تسمى "المنطقة الصفراء") ومنطقة تسيطر عليها الأمم المتحدة (ما تسمى "المنطقة الزرقاء"). ومنذ أن قدمت تقريري المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (S/1998/578)، ظلت الحالة في المنطقة مستقرة، ومع ذلك استمرت انتهاكات نظام التجريد من السلاح من جانب الطرفين، بما في ذلك القيود المفروضة على حركة المراقبين العسكريين للأمم المتحدة ووزع عناصر عسكرية من جمهورية يوغوسلافيا

الاتحادية في المنطقة المجردة من السلاح، وأحيانا وجود أفراد من الجيش الكرواتي في المنطقة. ولا يشكل استمرار وجود شرطة الحدود اليوغوسلافية (من الجبل الأسود) والشرطة الخاصة الكرواتية في المنطقة المجردة من السلاح انتهاكا للنظام الأمني.

٥ - ويتمثل أهم الانتهاكات التي تعود إلى عهد بعيد في المنطقة المجردة من السلاح في استمرار وجود قوات للجيش اليوغوسلافي في الجزء الشمالي الغربي للمنطقة. ولا تزال البعثة غير قادرة على التأكد من قوام هذه الوحدات ونوعية أسلحتها بسبب القيود التي تفرضها السلطات اليوغوسلافية على حركة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في المنطقة. ورغم استمرار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في منع الوصول دون قيود إلى ذلك الجزء من المنطقة المجردة من السلاح، فإنها تسمح بالزيارات المصحوبة بحراسة على الطريق الرئيسي فقط، عند تقديم إخطار مسبق لا يقل عن ست ساعات.

٦ - وتواصل كرواتيا أيضا منع وصول مراقبي الأمم المتحدة العسكريين بحرية إلى مواقعها في الجزء الشمالي من المنطقة المجردة من السلاح وإلى عدة مواقع في الجزء الجنوبي، ولا تزال السلطات الكرواتية المحلية تصر على أن الجزء الشمالي من المنطقة لا يقع ضمن المنطقة التي تقع تحت مسؤولية البعثة. وبصفة عامة لم تحظ بنجاح الجهود المبذولة من جانب كبير المراقبين العسكريين للوصول بانتظام ودون قيود إلى المواقع الكرواتية في أنحاء منطقة مسؤولية البعثة ولو أنه تم السماح في بعض الأحيان للزيارات المصحوبة بحراسة. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، منح تصريح واحد في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ لإحدى هذه الزيارات المصحوبة بحراسة إلى الجزء الشمالي من المنطقة المجردة من السلاح. وكان آخر تصريح بزيارة تلك المنطقة قد منح في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

٧ - ولا تزال انتهاكات نظام التجريد من السلاح القديمة العهد مستمرة أيضا في المنطقة الواقعة تحت سيطرة الأمم المتحدة. ويوجد نحو ٣٠ فردا تقريبا من أفراد الشرطة الخاصة الكرواتية في موقعين ونقطة تفتيش واحدة، ويتمركز ثمانية أفراد تقريبا من شرطة الحدود اليوغوسلافية (من الجبل الأسود) في موقع واحد ونقطة تفتيش واحدة.

٨ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت السلطات الكرواتية السماح بشكل روتيني للمدنيين بمن فيهم السواح الكرواتيون والأجانب، بالدخول دون إذن إلى المنطقة التي تسيطر عليها الأمم المتحدة. ولم يتخذ المسؤولون الكرواتيون المحليون أية تدابير للتخلي عن هذه الممارسة. وإضافة إلى ذلك، أبلغوا كبير المراقبين العسكريين بعدم اعترافهم بأي جزء في المنطقة التي تسيطر عليها الأمم المتحدة (بما في ذلك المناطق البحرية) خلاف المنطقة البرية من شبه جزيرة أوسترا.

٩ - وفي كثير من الأحيان تواصل مراكب الصيد الكرواتية، وأحيانا مراكب الشرطة الكرواتية، وفي أحيان أخرى مراكب الصيد والسياحة اليوغوسلافية انتهاك مياه المنطقة الواقعة تحت سيطرة الأمم المتحدة. ومن دواعي القلق بوجه خاص في هذا الصدد وقوع حادثتين في تلك المنطقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

إحداهما اشتملت على اعتقال السلطات الكرواتية لشابين يقودان دراجتين مائيتين في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٨. وتم الإفراج عنهما في وقت لاحق. واشتملت الحادثة الأخرى على قيام مركب شرطة كرواتي بفتح النيران على مركب صيد يوغوسلافي في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ورغم خطورة الحادثتين في حد ذاتهما، فإن كبير المراقبين العسكريين لا يرى أن من شأنهما إثارة التوتر في المنطقة بدرجة كبيرة في المدى الطويل. ومع ذلك فإنهما تكشفان عن الحاجة إلى ضرورة قيام الطرفين بتكثيف جهودهما من أجل التوصل إلى حل نهائي لنزاعهما. ويجري حاليا بذل جهود من جانب السلطات المحلية للطرفين لمنع تكرار وقوع مثل هذه الحوادث.

١٠ - ووفقا للممارسة المعمول بها، واصلت البعثة تقديم احتجاج على الانتهاكات السالفة الذكر إلى السلطات المختصة في كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية الجبل الأسود كما واصلت تشجيع الطرفين على احترام المناطق المخصصة للأمم المتحدة وحرية حركة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لأداء واجباتهم في المنطقة الواقعة تحت مسؤوليتهم. وتواصل البعثة تفسير حدود المناطق المخصصة للأمم المتحدة على النحو المحدد في تقاريري المقدمة إلى مجلس الأمن منذ عام ١٩٩٢، بغض النظر عن القرارات الأحادية التي يتخذها طرف أو آخر بعدم احترام النظام الأمني الصادر به تكليف من الأمم المتحدة.

١١ - ولم تطرأ أي تغييرات هامة على حالة حقول الألغام المحددة في المنطقة الواقعة تحت مسؤولية البعثة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وقد قام الطرفان مؤخرا بإبلاغ كبير المراقبين العسكريين بأن العمل سيبدأ قريبا في برنامج لإزالة الألغام. وتعتبر هذه الخطوات من بين الخيارات العملية التي اقترحتها البعثة في أيار/مايو ١٩٩٦ كجزء من الإجراءات الرامية إلى تخفيف حدة التوتر وزيادة السلامة والأمن في المنطقة. وبصرف النظر عما قامت به كرواتيا من عملية ضرورية لإزالة الألغام وهي زرع كابل اتصالات من الألياف البصرية بين كرواتيا والجبل الأسود يمر بالمنطقة المجردة من السلاح والمنطقة التي تسيطر عليها الأمم المتحدة، ليس هناك أي دليل يشير إلى أن أي طرف قد اتخذ خطوات لتنفيذ برنامج إزالة الألغام الشامل.

ثالثا - التقدم المحرز نحو التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض

١٢ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية كرواتيا في إبداء استعدادهما لتسوية مسألة بريفلانكا المتنازع عليها بطرق سلمية وذلك من خلال عقد مفاوضات ثنائية عملا باتفاق تطبيع العلاقات بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية كرواتيا الموقع في بلغراد في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٦ (انظر S/1996/706، المرفق). وقدمت كل من الحكومتين اقتراحات (انظر S/1998/533 و S/1998/632) لتسوية النزاع. وبعد ذلك، اجتمع وزيراً خارجية البلدين في زغرب في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٨ واتفقا على أن يجتمع خبراء كل بلد منهما لبحث الحلول المحتملة. وعقد أول اجتماع من هذا القبيل في ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وتناول المسائل الإجرائية أساسا.

١٣ - ووقت إعداد هذا التقرير، لم تكن قد وردت أي معلومات عن الجولة الثانية للمحادثات التي كان من المقرر أن تبدأ في ٩ تشرين الأول/أكتوبر. إلا أنه يبدو من المعلومات الأولية أنه يتعين على الطرفين التوصل إلى اتفاق حول عدد من القضايا المتعلقة قبل التمكن في نهاية الأمر من تحقيق تقدم حقيقي بشأن تسوية مسألة بريفلانكا المتنازع عليها.

رابعاً - الملاحظات

١٤ - يشكل بدء مباحثات ثنائية تهدف إلى إيجاد حل دائم لمسألة بريفلانكا المتنازع عليها خطوة إلى الأمام لها أهميتها وتستحق الترحيب. وفي كل قرارات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة، حث المجلس الطرفين على إجراء مفاوضات بناءة من أجل التوصل إلى حل. ولذا، يسعدني أن أفيد بأن هذه المفاوضات جارية الآن في نهاية المطاف. بيد أنه من السابق لأوانه القول بأن الطرفين على وشك التوصل إلى اتفاق نهائي.

١٥ - وكما أشرت في تقرير سابق (انظر S/1997/1019، الفقرة ١٨) فإن مجموعة كاملة من وسائل الأمم المتحدة هي تحت تصرف الطرفين إذا احتاجا للمساعدة في بحثهما عن تسوية سلمية. وهي تشمل البعثة نفسها، التي بوجودها على الأرض واستمرارها في أعمال الاتصال مع الطرفين، إنما تقوم بدور رئيسي في إيجاد ظروف تفضي إلى بدء المحادثات بين الجانبين. وإنني أحث الطرفين على الاستفادة الكاملة من وجود البعثة لمواصلة مباحثاتهما واختتامها طالما ظلت الظروف مواتية للتوصل إلى اتفاق دائم.

١٦ - وينبغي أن يسهم الاستقرار في منطقة مسؤولية البعثة وبدء المفاوضات بين الطرفين في إيجاد مناخ يمكن أن يحرز في ظله تقدم جوهري. وإنني أناشد الطرفين أن يستمرا في العمل سويا تحقيقا لهذه الغاية وللتوصل إلى تسوية نهائية للنزاع. ومن شأن تحقيق تقدم كبير في هذا الصدد أن يسمح لي بتقديم مزيد من التوصيات إلى مجلس الأمن بشأن الخطوات التالية التي ستتخذها الأمم المتحدة، وخاصة الخطوات المتعلقة بولاية البعثة ووجودها في المنطقة. وفي الوقت نفسه، ستواصل البعثة تنفيذ ولايتها، في حدود القيود العملية القائمة، من أجل تعزيز السلامة والأمن في منطقة مسؤوليتها والإسهام في بناء الثقة بين الطرفين.

١٧ - وختاماً، أود أن أثنى على كبير المراقبين العسكريين وعلى الرجال والنساء العاملين في البعثة الذين ساعدت جهودهم الجماعية في الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة وفي إيجاد الظروف التي أمكن في ظلها بدء المحادثات الثنائية.

المرفق

تكوين وقوام العناصر العسكرية في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا
في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨

الجنسية	عدد المراقبين العسكريين
الاتحاد الروسي	١
الأرجنتين	١
الأردن	١
إندونيسيا	٢
أوكرانيا	١
أيرلندا	١
باكستان	١
البرازيل	١
البرتغال	١
بلجيكا	١
بنغلاديش	١
بولندا	١
الجمهورية التشيكية	١
الدانمرك	١
السويد	١
سويسرا	١
غانا	٢
فنلندا	١
كندا	١
كينيا	١
مصر	١
النرويج	١
نيبال	١
نيجيريا	١
نيوزيلندا	٢
المجموع	٢٨

— — — — —